

السياسة المالية ومزاحمتها للقطاع الخاص في العراق

خلال المدة (2004-2022)

الباحثة:علياء ماجد دخيل أ.د. سامي عبيد محمد

جامعة البصرة / الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

[Email:magedaliaa@gmail.com](mailto:magedaliaa@gmail.com)

ORCID:<https://orcid.org/0000-0002-3296-3202>

[Email:sami.mohammed@uobasrah.edu.iq](mailto:sami.mohammed@uobasrah.edu.iq)

الملخص :

يهدف البحث إلى توضيح تأثير أدوات السياسة المالية في القطاع الخاص إذ اتبع العراق بعد عام (2003) بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها سياسة مالية انفجارية توسعية غير واضحة المطالب والأهداف، من خلال الزيادة المستمرة في الإنفاق العام، مقابل ضعف الإيرادات الضريبية في تمويل هذا التوسع مما تضرر الدولة إلى اللجوء إلى مصادر مالية تمويلية تنعكس بشكل سلبي على القطاع الخاص وتضعف قدرته المالية في الاستثمار. كما توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات تمثلت، بأن تزايد النفقات الحكومية في العراق يمكن أن يؤدي إلى مزاحمة النفقات الاستثمارية الخاصة، مما يقلل من دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وكذلك عندما تفرض الضرائب الحكومية بشكل غير عادل قد تزيد العبء على الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة، مما يؤثر في المنافسة والتنافسية في القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق العام، الإيرادات الضريبية، القطاع الخاص، المزاحمة الاقتصادية.

Fiscal policy and its competition with the private sector in Iraq during the period (2004-2022)

Aliaa Majeed Dakhil Al-Saadawi

Prof. Dr. Sami Obaid Muhammad

University of Basrah / Administration and Economics
Department of Economics

Abstract:

The research aims to clarify the impact of financial policy tools in the private sector. After (2003), and due to the political , economic and social conditions ,In Iraq followed ,expansionary financial policy with unclear demands and goals through the continuous increase in public spending, in exchange for weak tax revenues to finance this .Expansion forces the state to resort to financial sources of financing, which reflects negatively on the private sector and weakens its financial ability to invest .The research also reached a number of conclusions, namely that increasing government expenditures in Iraq could lead to crowding out private investment expenditures, which reduces the role of the private sector in economic development ,and also when government taxes are imposed unfairly, it may increase the burden on small and medium-sized companies compared to large companies, this affects competition and competitiveness in private sector.

Keywords: fiscal policy, public spending, tax revenues, private sector, economic crowding out.

المقدمة:

تعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومات للتأثير على النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي. تهدف السياسة المالية إلى تنظيم إيرادات ونفقات الحكومة وإدارة الدين العام، وتتضمن سياسات الإيرادات (مثل الضرائب والرسوم) وسياسات النفقات (مثل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية والخدمات العامة)، ترتبط السياسة المالية بشكل مباشر بالسياسات الأخرى، مثل السياسة النقدية والسياسة الضريبية والسياسة الاقتصادية العامة، فعلى سبيل المثال، إذا قامت الحكومة بزيادة الإنفاق الحكومي بشكل كبير دون توفير مصادر تمويل كافية، فقد يحدث تدهور في الحالة المالية للحكومة ويزداد الدين العام، مما يؤثر سلباً في النمو الاقتصادي وقدرة الحكومة على توفير الخدمات العامة، تتسبب المزاحمة الاقتصادية عندما يحدث تنافس شديد بين القطاع العام والقطاع الخاص على الموارد المالية عندما يزيد الإنفاق الحكومي على حساب القطاع الخاص، يمكن أن يتسبب ذلك في زيادة التكاليف وتقليل استثمارات القطاع الخاص وإبطاء نموه فضلاً عن ذلك، قد يؤدي الارتفاع في مستوى الدين العام إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض وتقليل الثقة في الاقتصاد، مما يؤثر سلباً في الاستثمار والنمو الاقتصادي وفرص العمل، لذلك يعد توازن السياسة المالية بين الإيرادات والنفقات العامة ضرورياً لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي. يجب على الحكومات أن تهتم بتعزيز الاستدامة المالية وتنفيذ سياسات فعالة للتحكم في الدين العام وتعزيز الإيرادات وتحسين كفاءة النفقات الحكومية، مما يساهم في توفير بيئة ملائمة للقطاع الخاص وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أهمية معرفة الأثر الذي تتركه السياسة المالية في إزاحة القطاع الخاص وبيان الآثار المترتبة عن تلك الإزاحة في الاقتصاد الوطني .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة على شكل سؤال أساس مفاده هل التوسع في الإنفاق الاستثماري الحكومي يؤدي إلى مزاحمة الإنفاق الاستثماري الخاص في العراق؟

فرضية الدراسة :

تستند الدراسة إلى فرضية أن القطاع الحكومي في العراق يزاحم القطاع الخاص ولكن بشكل جزئي.

هدف الدراسة :

تحاول الدراسة تحليل أثر المزاحمة في العراق خلال المدة الممتدة من عام 2004 وهي سنة بداية الإصلاحات الاقتصادية في العراق والتحول نحو اقتصاد السوق والسماح للقطاع الخاص بأخذ دوره في إدارة الاقتصاد وقيادة عملية التنمية، إلى عام 2022 وهي آخر سنة ممكن الحصول على بياناتها من المصادر والمؤسسات الرسمية في العراق والمتمثلة بوزارة المالية والتخطيط والبنك المركزي العراقي.

الدراسات السابقة :

عنوان الدراسة	اختبار أثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص
اسم الباحث	1- حسن بن قاسم غصان ،حسن بن رفدان الهجوع ،2009.
هدف الدراسة	سعت الدراسة إلى بيان اثر تحفيز الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي اذ يعد أسلوب المعاينة المعادة أحد الطرق الإحصائية المعتمدة للتأكد من دقة نتائج النماذج القياسية
أهم ما توصلت اليه الدراسة	تم التوصل إلى النموذج الأمثل من خلال استخدام صيغ إحصائية عدة منها اختبار التكامل المشترك السببية - واختبار الترتيب الارتدادي. وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها أن مستوى مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص من خلال الاستثمار الحكومي في المشاريع الإنتاجية أكبر من تحفيز القطاع الحكومي للقطاع الخاص من خلال استثمار الحكومة في مشاريع البنية التحتية، كما توصي الدراسة بضرورة وضع خطة تنموية تركز على نمو الناتج المحلي غير النفطي من خلال منح أدوار ومهام موسعة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي عبر تقليص دور القطاع العام تدريجيا في عدة مجالات مالية منها والاقتصادية بما فيها استثمارات البنية التحتية، والتي لم تعد حكرًا على القطاع الحكومي

<p>أثر مزاحمة الاستثمار العام للاستثمار الخاص في الاقتصاد المصري: تحليل السلاسل الزمنية الطويلة</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>وسيم كسان رزق الله، ٢٠١٩</p>	<p>اسم الباحث</p>
<p>تبين الدراسة طبيعية العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص بهدف ترشيد السياسات الاقتصادية الحكومية وما هي المجالات التي يجب أن يتوجه لها الاستثمار العام ليشكل دافعا لتحفيز الاستثمار الخاص</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>توصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات العامة تزامم الاستثمارات الخاصة خلال فترة الدراسة كما أن قطاعات الزراعة، والكهرباء، والاتصالات، والتشييد تتكامل فيها الاستثمارات العامة والخاصة. لذا توصي الدراسة بتوجيه الاستثمارات العامة لتحقيق معدلات النمو المنشودة والمستدامة نحو القطاع الخاص</p>	<p>أهم ما توصلت إليه الدراسة</p> <p>Activate Windows Go to Settings to</p>

تأثير الإنفاق المالي والمزاحمة مقارنة بين مؤسسات واقتصادات البلدان المتقدمة والنامية	عنوان الدراسة
Others&Mahmoud، ^٣	اسم الباحث
<p>سعت الدراسة إلى دراسة تأثير الانفاق الاستهلاكي، والاستثماري ، وعجز الميزانية على الاستثمار الخاص من خلال اجراء مقارنة بين بعض البلدان المتقدمة والنامية ، وذلك لكون الاستثمار الخاص قناة انتقال رئيسية تؤثر من خلالها السياسة المالية في النمو الاقتصادي، اذ أن تأثير السياسة المالية في النمو الاقتصادي يعتمد على ما إذا كان التوسع المالي يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص أم لا. اذ تم اعتماد أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين متغيرات الانفاق المالي والاستثمار الخاص والنتائج المحلي الاجمالي</p>	هدف الدراسة
<p>توصلت الدراسة إلى أن استجابة مرونة الاستثمار الخاص للاستثمار العام إيجابية مما يدعم عملية تراكم رأس المال بهذه الطريقة ، وتظهر النتائج أن المرونة أكبر في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة، اذ يرجع ذلك إلى عدم استيفاء البنى التحتية في معظم البلدان النامية و الأسواق المالية غير كاملة ، وأيضاً توفر الائتمان في البلدان النامية غير كافٍ للاستثمار الخاص الذي يواجه قيود السيولة ومعدلات الاقتراض المتفاوتة. وفي هذه الحالة يكون للإنفاق الاستثماري العام تأثير تحفيزي أكبر على الاستثمار الخاص.</p>	هم ما توصلت اليه الدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري للبحث

أولاً ... السياسة المالية

تأتي أهمية السياسة المالية في كونها تتعامل مع معطيات حياتنا اليومية ، تعد السياسة المالية واحدة من أهم الإجراءات التي تقوم بها الدولة لتعديل مستويات الإيرادات العامة والنفقات العامة وتعرف بدورها الريادي في الاقتصاد الوطني، وتعد السياسة المالية أداة مهمة لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية، وتأثيرها في الاقتصاد العام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُستخدم السياسة المالية لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، أو تقليص الإنفاق وزيادة الضرائب للحد من التضخم (حسين ، الهيد ، 2022 ، 225) إذ تعرف السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة لإدارة الشؤون المالية والاقتصادية للدولة. تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف محددة مثل تعزيز النمو الاقتصادي، والحد من التضخم، وتوفير الاستقرار المالي، وتوزيع الثروة بشكل عادل. تشمل السياسة المالية مجموعة من القرارات المالية والضريبية والإنفاقية التي تتخذها الحكومة. على سبيل المثال، يمكن للحكومة تحديد مستويات الضرائب وتحديد كيفية استخدام الإيرادات الحكومية من خلال الإنفاق على البنية التحتية، والخدمات العامة، والتعليم، والرعاية الصحية، وغيرها من المجالات. (الحاج،2009، 202)

تعد السياسة المالية جزءًا مهمًا من السياسات الاقتصادية العامة وترتبط بشكل وثيق بالسياسة النقدية، التي تهدف إلى التحكم في المعروض النقدي وسعر الفائدة. تعتمد السياسة المالية على الاقتصاد الكلي والظروف الاقتصادية للدولة، ويتم تنفيذها عادةً بواسطة وزارة المالية أو الهيئات المالية الثرة الكينزية غيرت معنى السياسة المالية، فأبعدتها عن الضرائب وجانب الإيرادات في الموازنة لتشمل كل من الإيرادات

والنفقات، وبالنسبة للكينزيين بشكل خاص والاقتصاديين بشكل عام، فإن السياسة المالية تشير إلى التلاعب بالضرائب والإنفاق العام للتأثير في الطلب الكلي. تعتمد أدوات السياسة المالية على الأدوات والتدابير التي يتخذها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي وإدارة الشؤون المالية للدولة (Philip, 1973) ومن الأدوات الشائعة للسياسة المالية تشمل:

1. السياسة الإنفاقية :

تعرف السياسة الإنفاقية على أنها المبلغ الذي تقوم السلطات العامة بأنفاقه بهدف تحقيق منفعة عامة (ناشور ، 2023 ، 255)

كذلك تعرف السياسة التي تتعلق بكيفية إدارة وتوجيه الإنفاق الحكومي، وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة، مثل تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير الخدمات العامة، وتعزيز التوزيع العادل للثروة. يشمل النفقات الحكومية على البنية التحتية، والخدمات العامة، والتعليم، والصحة، والدفاع، وغيرها. يمكن للحكومة زيادة أو خفض الإنفاق الحكومي لتحقيق أهدافها وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، وتعتمد السياسة الإنفاقية على تحديد مصادر التمويل وتخصيصها للمشاريع والبرامج والخدمات المختلفة. وتشمل السياسة الإنفاقية قرارات حكومية تتعلق بمستوى الإنفاق العام، والضرائب، والديون العامة، وتوجيه الإنفاق لتلبية احتياجات المجتمع. (حشيش، 1992، 270)

تختلف السياسة الإنفاقية من بلد لآخر وتعتمد على الأولويات والأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، كما تهدف السياسة الإنفاقية إلى تحقيق التوازن بين الإنفاق والإيرادات وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتتطلب السياسة الإنفاقية تقديرًا دقيقًا للتكاليف والفوائد وتقييمًا للأثر الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق المختلف. (بخيت، مطر، 2012، 190)

2 . السياسة الضريبية:

تشمل تحديد مستويات الضرائب والرسوم والاعفاءات الضريبية، يمكن للحكومة زيادة أو خفض الضرائب لتحفيز النمو الاقتصادي أو تنظيم التوزيع الداخلي إن الضريبة تمثل ركنا أساسيا في الإيرادات العامة لأغلب دول العالم (رباط ، 2023، 121) ، السياسة الضريبية هي إحدى أدوات السياسة المالية التي تُعنى بتحديد وتنظيم مستويات الضرائب والرسوم التي يتم فرضها على المواطنين والشركات والمؤسسات في الدولة، وتهدف السياسة الضريبية إلى تحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك جمع الإيرادات لتمويل النفقات الحكومية وتمويل الخدمات العامة، وتحقيق التوازن المالي، وتنظيم التوزيع العادل للثروة، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار، وتعزيز التنمية الاقتصادية. (دراوسي، 196،2006)

تتضمن السياسة الضريبية عدة عناصر وأدوات، بما في ذلك: (1, 2006, TANZI) (الشمري، 12،2006-11)

1. معدلات الضرائب: تتعلق بتحديد نسبة الضريبة التي يجب فرضها على الدخل أو الأرباح أو الاستهلاك
2. الإعفاءات الضريبية: تشمل تخفيضات أو إعفاءات من دفع الضرائب لفئات معينة من الأفراد أو الشركات أو لأغراض معينة، ويتم استخدام الإعفاءات الضريبية لتشجيع سلوك معين أو دعم قطاع محدد أو تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية محددة.
3. الضرائب الاستهلاكية: تتعلق بفرض الضرائب على السلع والخدمات المستهلكة، مثل ضريبة القيمة المضافة (VAT) أو ضريبة المبيعات. تهدف الضرائب الاستهلاكية إلى جمع الإيرادات وتشجيع الادخار وتوجيه الإنفاق.

4. الضرائب العقارية: تشمل الضرائب التي تفرض على الممتلكات العقارية، مثل الضرائب العقارية وضرائب العقارات الفاخرة. تستخدم هذه الضرائب لجمع الإيرادات وتحفيز الاستثمار العقاري.
5. الضرائب الشركات: تتعلق بفرض الضرائب على الأرباح التي تحققها الشركات. يمكن تحديد معدلات الضريبة على الشركات وتوجيهها لتحقيق أهداف محددة مثل تشجيع الاستثمار أو دعم الابتكار.

ثانياً ... المزاحمة الاقتصادية.

ويشير مفهوم المزاحمة الاقتصادية بشكل عام، عندما يتم تمويل الزيادة في الاستثمارات العامة عن طريق الديون أو الضرائب، يزداد الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض استثمارات القطاع الخاص إذ سيصبح رأس المال أكثر تكلفة، وينصرف مفهوم المزاحمة الاقتصادية إلى تنافس القطاع العام مع القطاع الخاص على الموارد الشحيحة للبلد، لذلك قد يكون للاستثمارات العامة تأثير سلبي على الاستثمارات الخاصة على المدى القصير . وتعني المزاحمة الاقتصادية في حالة عجز الموازنة وجود تنافس بين القطاعين العام والخاص على مصادر التمويل المحدودة. عندما يواجه الحكومة عجزاً في موازنتها، فإنها قد تحتاج إلى زيادة الإنفاق أو تقليل الإيرادات لتغطية العجز. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات، قد تكون الحكومة مضطرة لاستدانة من السوق المالية أو زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق على الخدمات العامة. وعندما تقوم الحكومة بزيادة الاقتراض من السوق المالية، فإنها تتنافس مع القطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة، (Yeşim، 2005)، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على

القروض والقروض السيادية، مما يؤثر في الاستثمارات الخاصة وقدرة الشركات على الاستدانة والنمو، أو يشير المفهوم إلى ذلك الانخفاض في الإيرادات الضريبية عن تمويل عجز الميزانية الذي يحدث نتيجة لتدخل الدولة في الاقتصاد لأغراض الاستقرار الاقتصادي والنمو الاقتصادي وضمان العدالة في توزيع الدخل عن طريق زيادة نفقات الاستثمار العام. لذلك، فإن المزاخمة الاقتصادية في حالة عجز الموازنة تشير إلى الصراع الذي يحدث بين الحكومة والقطاع الخاص على الموارد المحدودة، والذي يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي وجودة الحياة في المجتمع. (Gray, 2001)

ومن أنواع المزاخمة الاقتصادية هي المزاخمة المباشرة (أثر الإزاحة الحقيقي)، تحدث المزاخمة المباشرة عندما يزيد الإنفاق الحكومي والطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود وارتفاع أسعار الفائدة، تعرف المزاخمة المباشرة أحياناً بأثر الإزاحة الحقيقية نظراً لطبيعة التأثير الذي يحدث في الاقتصاد. يُطلق على هذا التأثير "الإزاحة" نظراً لأن زيادة الإنفاق الحكومي تزيل أو تتراحم الاستثمارات الخاصة في الاقتصاد. عندما يزيد الإنفاق الحكومي بشكل مباشر، يحدث تأثير الإزاحة الحقيقية عن طريق زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم زيادة الطلب على النقود. ومع ارتفاع الطلب على النقود، يزيد السعر النقدي أو أسعار الفائدة. هذا الارتفاع في أسعار الفائدة يجعل الاستثمارات الخاصة أكثر تكلفة، ومن ثم يتم تزييفها أو "رحزحتها" من الاقتصاد.

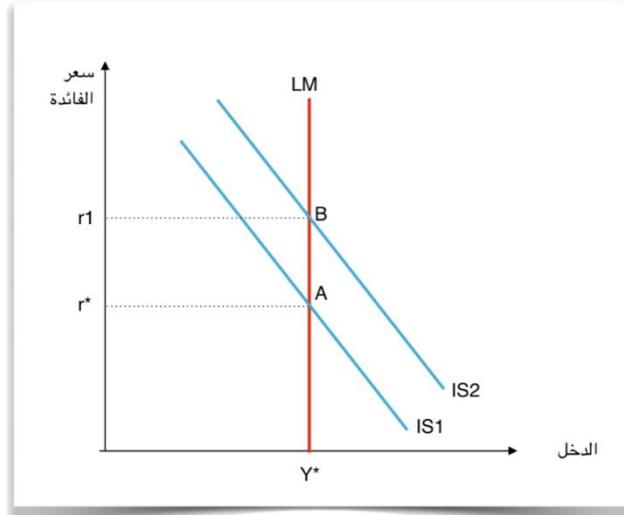
وهذا يحدث لأن الشركات والأفراد يجدون الاقتراض والاستثمار بتكلفة أعلى، مما يقلل من الاستثمار الخاص ويؤثر سلباً في النمو الاقتصادي في المجل. (Devereux,1992,1999&Barry)

يمكن تصنيف المزاحمة المباشرة إلى ثلاث حالات :-

1- المزاحمة التامة

إن المزاحمة التامة هي حالة نادرة في الاقتصاد، وتحدث عندما يكون الانخفاض في الاستثمار مساوياً للزيادة في الإنفاق العام بحيث يكون أي زيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة دون أي زيادة في الإنتاج مما يخلق مزاحمة تامة على استثمارات القطاع الخاص ويكون عندها منحنى lm عديم المرونة. تسمى المزاحمة التامة أحياناً بالحالة الكلاسيكية الخاصة نظراً لدورها البارز في النموذج الكلاسيكي للاقتصاد. يعود تسمية الحالة الكلاسيكية الخاصة إلى الفكرة الأساسية للنموذج الكلاسيكي، الذي يفترض فيه وجود توازن كامل في الأسواق وعدم وجود فشل سوقي. في الحالة الكلاسيكية الخاصة، يُفترض أن السوق المالي يعمل بكفاءة تامة وأنه لا يوجد عائق للاقتراض، ومن ثم فإن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد. ونظراً لعدم وجود عوائق سوقية، تتم تلبية هذا الطلب الإضافي من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار. (بن مسعود، عبد الناصر 26، 2015) ومن الشكل (1)، يتبين لنا، أن منحنى LM يمثل توازن سوق النقد، إذ يوضح العلاقة بين مستوى الدخل القومي (Y) وسعر الفائدة (r). يفترض النموذج الكلاسيكي أن منحنى LM عمودي (لا نهائي المرونة) أي لا يستجيب إلى التغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة، بحيث يكون العرض النقدي ثابتاً، وذلك لأنه يفترض عدم وجود عوائق لتوفير النقود وعدم وجود تضخم نقدي، أما منحنى IS يمثل توازن سوق السلع والخدمات، ويوضح العلاقة بين مستوى الدخل القومي (Y) وسعر الفائدة (r). ففي حالة حصول تغير نحو الزيادة في الإنفاق الحكومي نتيجة استخدام سياسة مالية توسعية يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين ($IS2$) دالاً بذلك إلى زيادة

الانفاق الحكومي، وتكون نتيجة ذلك زيادة الدخل الفردي بصورة أولية مما يخلق لديهم رغبة قوية ببيع أصولهم المالية (السندات) كرد فعل للزيادة الحاصلة في الدخل . سيرتفع سعر الفائدة بسبب بيع الأفراد أصولهم المالية مما يخلق مزاحمة للقطاع الخاص في استثماراته بقدر زيادة الإنفاق العام بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض. ويلاحظ عودة الدخل ثبات الدخل الحقيقي عند مستوى Y^*) مما يلغي أثر فعالية السياسة المالية ويكون تأثيرها فقط في رفع تكلفة الإقراض ومزاحمة والقطاع الخاص ويصبح الدخل هو المحدد الأساس والوحيد للطلب على النقود في النظرية الكلاسيكية ويكون مستوى التوازن الجديد عند نقطة B). (الأفندي، 168، 2012)



شكل (1) الحالة الكلاسيكية الخاصة

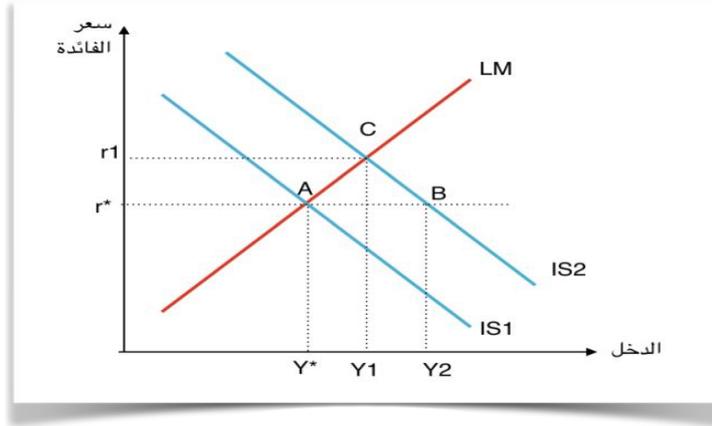
-المصدر، الأفندي (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، 2012، ص 144

2- المزاحمة الجزئية

يعرف مفهوم المزاحمة الجزئية بأنه الانخفاض في استثمارات القطاع الخاص بصورة أقل من الزيادات الحاصلة في الإنفاق العام ومن ثم فإن أي زيادة حاصلة في الناتج الإنفاق تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود مما تزيد بدورها تكلفة الإقراض و يعكس بذلك على استثمارات القطاع الخاص . كان كينز يعتقد بشدة في ضرورة تدخل الحكومة في الاقتصاد من خلال استخدام السياسة المالية . ويعني ذلك أن الحكومة يمكنها التحكم في مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب لتحقيق مستوى التوظيف الكامل والاستقرار الاقتصادي . لكن الزيادة الدائمة في الإنفاق الحكومي تقلل من دور القطاع الخاص، حيث يعد الاستثمار الخاص قناة مهمة لفعالية السياسة المالية من حيث زيادة النمو في الاقتصاد. يمكن أن تؤدي السياسة المالية التوسعية، من خلال التأثير الإيجابي على الاستثمار الخاص إلى نمو إجمالي دخل البلاد. ومع ذلك، يمكن أن تتراحم أيضاً، أي تقليل الاستثمار الخاص من خلال زيادة أسعار الفائدة. (Gregorio, 2012, 499)

يلاحظ من الشكل (2)، أن مستوى التوازن العام في الاقتصاد يحدث عند النقطة (A)، ويتحدد عند هذه النقطة مستوى الدخل التوازني (Y^*)، وسعر الفائدة التوازني (r^*)، وفي المرحلة الأولى عند اتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى IS1 إلى IS2 وانتقال نقطة التوازن من A إلى B، بافتراض ثبات سعر الفائدة عند المستوى r^* ومن ثم يؤدي إلى زيادة الدخل إلى $Y2$ بمقدار الزيادة الحاصلة في الإنفاق الحكومي. في هذه المرحلة لا توجد مزاحمة للقطاع الخاص . وفي المرحلة الثانية أن زيادة الدخل وثبات سعر الفائدة يشجع الافراد باستبدال أصولهم المالية (السندات) مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة إلى المستوى ($r1$) وانخفاض مستوى الدخل إلى $Y1$ وانتقال نقطة التوازن إلى C وهذا ما يعرف بأثر هيكس . أن زيادة الإنفاق الحكومي يخلق مزاحمة جزئية

للقطاع الخاص، ويستنتج من ذلك أن مصدر المزاحمة التامة أو الجزئية هو سعر الفائدة .



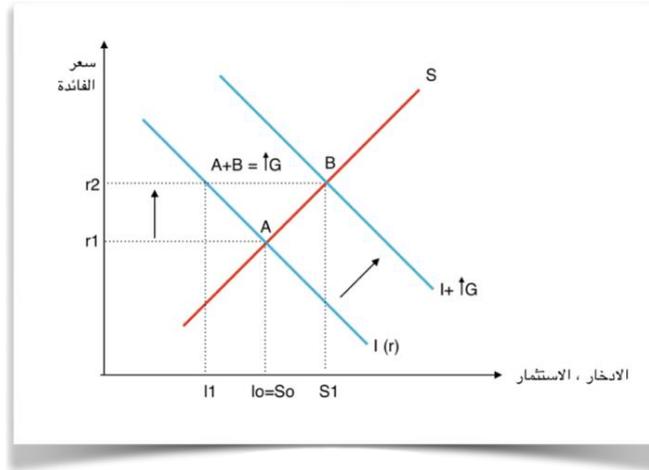
الشكل (2) الحالة الكنزوية الخاصة

المصدر:- الأفندي (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، الأمين للنشر والتوزيع، 2012، ص 167

3- المزاحمة الشاملة

إن تأثير المزاحمة الشاملة لا يقتصر على تأثير سعر الفائدة، وانخفاض الاستثمار فقط؛ بل يمتد ليشمل انخفاض الاستهلاك في القطاع العائلي وهذا ما يعرف بالمزاحمة الشاملة. ففي حالة ارتفاع سعر الفائدة نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة تكلفة اقراض القطاع العائلي، مما يقلل من الاستثمار والاستهلاك الخاص، ويؤدي هذا التأثير السلبي إلى تقليل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص، ومن جانب آخر تحدث زيادة في الادخار بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في الطلب على الأرصدة المتاحة للإقراض. بسبب الزيادة في الإنفاق الحكومي فضلاً عن زيادة الارصدة المعروضة للادخار الناتج من انخفاض الإنفاق الاستهلاكي في القطاع العائلي. أن فرضية المزاحمة الشاملة في الشكل (3) تفترض أن علاقة الاستثمار بسعر الفائدة هي علاقة عكسية وسالبة، وإن الاستثمار ليس سوى دالة لسعر الفائدة $(I = I_r)$. أما الادخار (S) فيكون ذات علاقة موجبة وطردية لسعر الفائدة، إذ تؤدي

الزيادة في معدل عائد الادخار إلى زيادة في الادخار الخاص. إذا زاد الإنفاق الحكومي ($G \uparrow$) بشكل كبير وسريع، فقد يحدث ضغط على السوق المالية وزيادة في الطلب على الاقتراض مما ينقل المنحنى إلى جهة اليمين مسبباً زيادة كبيرة في أسعار الفائدة من ($r1$) إلى ($r2$). وبما أن الحكومة يعد جهة موثوقة للسداد، فإنها قد تتمتع بأفضل فرص الحصول على الاقتراض بأسعار فائدة أقل مقارنة بالشركات والمستثمرين في القطاع الخاص. وهذا يؤدي إلى انخفاض إمكانية القطاع الخاص في الحصول على التمويل بتكلفة مناسبة، مما يقلل من مشروعية الاستثمارات الخاصة. $(I_1 - I_0 = -\Delta I)$. وإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تعادل المسافة ($A+B$) التي تمثل الانخفاض في الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي للقطاع الخاص. (الأفندي، 98، 2012)



الشكل (3) المزاحمة الشاملة

Erdal Gumus: Crowding-Out Hypothesis versus Ricardian

Equivalence Proposition: Evidence

Turkey MPRA Paper ،Osmangazi Üniversitesi ،from Literature

p 4،UTC 17:05 posted 23 October 2012 ،No. 42141

المبحث الثاني / تأثير أدوات السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق
خلال المدة (2004-2022)
أولاً .. تحليل الإنفاق العام ومزاحمة للإنفاق الخاص في العراق للمدة
(2004-2022) .

يعد الإنفاق العام أحد أدوات السياسة المالية، ويكون للإنفاق العام تأثير كبير في الاقتصاد العراقي بشكل عام وعلى القطاع الخاص بشكل خاص، ويكون دوره سلبيًا في النمو الاقتصادي، فعندما يتوسع الإنفاق الحكومي من خلال اتباع سياسة مالية توسعية، يزداد الطلب على الموارد والخدمات في الاقتصاد يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الأسعار وزيادة معدلات التضخم، لاسيما إذا كانت القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص محدودة لتلبية الطلب المتزايد وبالتالي قد تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الدين العام وتمويله عن طريق طبع النقود هذا يزيد من الكمية النقدية المتاحة في الاقتصاد، مما يمكن أن يؤثر على التضخم وتقليل قوة الشراء للعملة المحلية ومن ثم يؤثر التضخم على القطاع الخاص بعدة طرق، إذ يتسبب التضخم في زيادة تكاليف الإنتاج وتكاليف المواد الخام، مما يجعل الأعمال التجارية أكثر تكلفة، قد يتردد المستثمرون في الاستثمار في القطاع الخاص في ظل ظروف التضخم غير المستقرة، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي والتوسع .

يعد التضخم مؤشراً مهماً للسياسة النقدية ويتم قياس التضخم بزيادة متوسط أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد على مدى فترة زمنية محددة، يمكن للبنك المركزي استخدام سياسة الفائدة للتحكم في معدلات التضخم من خلال زيادة أو خفض سعر الفائدة على سبيل المثال، عند رفع سعر الفائدة للتقليل للإقراض والإنفاق في الاقتصاد، مما يساهم في تقليل الطلب والتضخم. وكذلك يعد سعر الفائدة أداة رئيسة

في السياسة النقدية. يتم تحديد سعر الفائدة من قبل البنك المركزي أو السلطات المالية، ويؤثر في تكاليف الاقتراض وحوافز الادخار والاستثمار في الاقتصاد بزيادة سعر الفائدة، يزيد تكلفة الاقتراض وينخفض الطلب على الاستثمار والاستهلاك، أن يسهم في تقليل الضغوط التضخمية يمكن خفض سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي وكل هذه الأدوات تؤثر في القطاع الخاص بشكل مباشر من خلال رفع سعر الفائدة لتقليل معدلات التضخم . (تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، 2020، العدد 13)

ونلاحظ من خلال الجدول (1) في عام 2005 كان معدل نمو النفقات العامة بشكل سلبي إذ شكلت -18.77% وإن هذا الانخفاض في قيمة النفقات العامة أدى إلى انخفاض نسبي في التضخم من 31.7% في عام 2004 إلى 31.6% وزيادة معدلات الفائدة الرسمية من 6% إلى 7%، ونتيجة لانخفاض العوامل المؤثرة، وأن معدل نمو الاستثمارات الخاصة في عام 2005 كان 79.77% ويعد معدل النمو الأعلى للقطاع الخاص خلال مدة الدراسة . بعد ذلك هناك انخفاض كبير في معدلات النمو للقطاع الخاص في المدة (2006-2008) بسبب تأثيره بزيادة النفقات العامة إذ تراوحت معدلات نمو النفقات العامة خلال هذه المدة ما بين 63.25% و 17.57% ونسب التضخم زادت تبعاً للزيادة الحاصلة في الإنفاق وتراوحت أيضاً ما بين 64.8% و 4.7% ليرفع بذلك تكلفة الإقراض من 15% إلى 20% وتعد هذه النسب أعلى النسب التي انعكس سلبياً على نمو القطاع الخاص لينخفض من 59.47% إلى 29.71% أما في عام 2009 كان هناك انخفاض في النفقات العامة بمعدل نمو سلبي ليشكل (-6.4%) وكذلك انخفاض التضخم بشكل سلبي ليشكل (-4.4%)، والاستمرار في تراجع معدلات نمو الاستثمارات الخاصة إلى

14.57% إذ كان العامل المؤثر في انخفاض نسب الاستثمار الخاص هو الأزمة المالية العالمية المؤثرة على انخفاض أسعار النفط بشكل كبير، وان تكلفة الإقراض مازالت مرتفعة على الرغم من انخفاضها إلى 7% . أما خلال المدة (2012-2010) استقرت تكلفة الإقراض عند 6%، وانتعاش معدلات نمو القطاع الخاص بعد الانخفاض الكبير . بعد ذلك تظهر البيانات أيضاً خلال المدة (2013-2016)، تراوحت نسب معدلات نمو النفقات العامة ما بين النمو الإيجابي المنخفض 4.21% والنمو السلبي المرتفع 38.35-%، على الرغم من هذا الانخفاض في النفقات العامة إلا أن الاقتصاد العراقي تعرض إلى الصدمة المزدوجة من انخفاض أسعار النفط والتوتر الأمني والسياسي الذي شهده الاقتصاد العراقي نتيجة الحرب ضد التنظيم الارهابي (داعش)، مؤثراً بذلك على نمو القطاع الخاص بشكل سلبي وتراوحت ما بين 19.57% في بداية المدة و 7.65-%) في عام 2015 . على الرغم من انخفاض معدلات التضخم و استقرار تكلفة الإقراض عند 6% وانخفاضها في نهاية المدة إلى 4% .

ونلاحظ أيضاً خلال المدة (2017-2018)، زيادة الإنفاق من قبل الدولة لإصلاح البنى التحتية في المحافظات التي تعرضت إلى انهيارات بسبب الظروف الأمنية في المدة السابقة وتركيز الحكومة على الدين الخارجي لتمويل الإنفاق على البنى التحتية وانخفاض الطلب على الإقراض الداخلي من قبل الحكومة وفتح المجال للقطاع الخاص ليعود بعد الانخفاض الكبير في استثماراته في المدة السابقة ليزداد إلى 25.42% في عام 2018 .

وتبين البيانات خلال المدة (2019-2022)، انخفاض معدلات النمو للنفقات العامة من 38.15% في عام 2019 إلى (-5.26%) في عام 2022 إلا أن الدولة تعاني من عجز خلال هذه المدة ليزيد بذلك النفقات العامة على الإيرادات العامة ويؤدي ذلك إلى زيادة معدلات التضخم من 0.1% في عام 2019 إلى 5.3% في عام 2021، ومن ثم تنخفض معدلات النمو للقطاع الخاص وتتراوح ما بين النمو الإيجابي المنخفض والنمو السلبي المرتفع .

بشكل عام زيادة الإنفاق العام تؤثر بشكل مباشر في معدلات النمو في القطاع الخاص، وكذلك زيادة معدلات نمو الإنفاق العام تؤدي أيضًا إلى زيادة معدلات التضخم. والذي بدوره يرفع أسعار الفائدة، وهو ما يؤثر بشكل مباشر في القطاع الخاص. ويمكن القول: إن زيادة الإنفاق العام قد تؤثر سلبًا في القطاع الخاص من خلال زيادة تكلفة الاقتراض وتضييق نطاق السيولة المتاحة للاقتراض. كما يؤدي زيادة معدلات التضخم المرتبطة بهذه الزيادة في الإنفاق إلى تباطؤ النمو في القطاع الخاص. من هنا، يتبين أهمية ضبط الإنفاق العام بعناية وتحقيق التوازن المالي لتجنب آثار سلبية على القطاع الخاص وضمان استقرار الاقتصاد بشكل عام.

الجدول (1) تأثير الانفاق العام في القطاع الخاص خلال المدة 2004-2022 (%)

السنوات	معدل نمو النفقات العامة ١	التضخم ٢	سعر الفائدة الرسمي ٣	معدل نمو الاستثمارات الخاصة .٤
٢٠٠٤	/	31.7	6	/
٢٠٠٥	(18.77)	٣١.٦	7	79.77
٢٠٠٦	47.33	64.8	16	59.47
٢٠٠٧	17.57	4.7	20	41.07
٢٠٠٨	63.25	6.8	15	29.71
٢٠٠٩	(6.42)	(4.4)	7	14.57
٢٠١٠	23.73	3.3	6	1.65
٢٠١١	14.50	6.0	6	19.23
٢٠١٢	33.96	3.6	6	25.02
٢٠١٣	13.30	3.1	6	19.57
٢٠١٤	(5.82)	1.6	6	18.17
٢٠١٥	(38.35)	٢.٣	6	(7.65)
٢٠١٦	4.21	(0.7)	4	8.14
٢٠١٧	2.61	٠.٨	4	16.38
٢٠١٨	7.13	(0.1)	4	25.42
٢٠١٩	38.15	0.1	4	19.16
٢٠٢٠	4.27	3.2	4	(5.49)

- المصدر، العمود (2-3)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير سنوية لسنوات متفرقة للمدة (2004-2022). - العمود (1،4) من إعداد الباحثين

ثانياً ... تحليل الإيرادات الضريبية وتأثيرها في القطاع الخاص للمدة (2022-2004) .

تعد الضرائب واحدة من أهم مصادر الإيرادات العامة والأداة المهمة للسياسة المالية إذ تؤدي الإيرادات الضريبية دوراً مهماً في تمويل النفقات العامة وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، وفي حال كانت الإيرادات الضريبية غير كافية، فقد يعاني القطاع العام من صعوبات في تقديم الخدمات العامة وتنمية البنية التحتية. (خوشناو، 2019، 11) .

يعد النظام الضريبي في أي دولة العمادة المالية لها، يتأثر النظام الضريبي بالعديد من العوامل المختلفة، بما في ذلك الفكر الاقتصادي الذي تتبناه الدولة والنظام الاجتماعي السائد فيها، إذ يتمثل النظام الضريبي في مجموعة القوانين والأنظمة الضريبية التي تطبق في الدولة، ويهدف إلى جمع الإيرادات وتوجيهها نحو تمويل النفقات العامة وتحقيق أهداف أخرى مثل التوزيع العادل للثروة وتحفيز الاقتصاد. تختلف القوانين الضريبية من دولة لأخرى ومن نظام إلى آخر، ويتأثر النظام الضريبي بتلك العوامل المشتركة مجتمعة. (غازي، 98، 2022) .

يعاني العراق من انخفاض مستوى نسبة الإيرادات الضريبية على مستوى عام، قد يشير انخفاض مستوى الاقتطاع الضريبي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق إلى ضعف في الجهاز الضريبي وتنظيمه. فإذا كانت النسبة منخفضة جداً، فقد يكون هذا دليلاً على تهرب ضريبي وعدم فعالية في تحصيل الضرائب، وهذا بدوره يؤثر في الإيرادات العامة للدولة ويقلل من قدرتها على تمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية، إذ يتأثر الاقتصاد العراقي بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية بسبب انعدام تنوع مصادر الدخل القومي في العراق، وأن انخفاض الإيرادات الضريبية يمكن أن يترك تأثيره على الموازنة العامة، عندما ينخفض الإيراد غير النفطي، يمكن

أن يزيد العبء على الميزانية العامة ويؤدي إلى عجز مالي. هذا قد يتسبب في تقليص الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الاستثمارات العامة والخدمات العامة، مما يؤثر في النمو الاقتصادي بشكل عام ، وأن من الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية هو إذا كان الاقتصاد يعاني من ركود أو تباطؤ في النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى تراجع النشاط التجاري والاستثماري ومن ثم تنخفض الإيرادات الضريبية . فضلاً عن التهرب الضريبي قد يحدث تدهور في جمع الضرائب بشكل فعال، إذ يتم تهرب الأفراد والشركات من دفع الضرائب المستحقة أو استخدام وسائل غير قانونية لتقليل التزاماتهم الضريبية. هذا يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية المتوقعة. ويمكن أن تؤثر زيادة الضرائب العالية على القطاع الخاص بشكل مباشر إذ يمكن أن تزيد الضرائب من تكاليف التشغيل للشركات، إذ يجب عليها دفع مبالغ إضافية للحكومة كضرائب. هذا يمكن أن يقلل من الأرباح المتاحة للشركات ويحد من قدرتها على الاستثمار في التوسع والابتكار وخلق فرص العمل الجديدة. فضلاً عن ذلك يؤثر نظام الضرائب على قرارات الاستثمار للشركات في القطاع الخاص على سبيل المثال، إذا كان هناك زيادة في ضرائب الشركات أو الضرائب على الدخل، فقد يتردد المستثمرون في توجيه استثماراتهم نحو القطاع الخاص، وبدلاً من ذلك يفضلون البحث عن بيئة ضريبية أكثر تنافسية في دول أخرى في حال كانت الضرائب تفرض بشكل غير عادل وتزيد من العبء على الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة، مما يؤثر ذلك على المنافسة والتنافسية في القطاع الخاص. (حسن، عبد الحميد، 2023، 16)

يتضح من الجدول (2)، أن نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة تتراوح بين 0.48% و 8.14% خلال مدة الدراسة، وهذه النسب تعكس الحصة النسبية للإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة التي تحصل عليها الحكومة. ففي بعض السنوات مثل 2004، نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية كانت 0.48%، وهذا يشير إلى أن الإيرادات الضريبية تشكل حصة صغيرة جداً من إجمالي الإيرادات

العامة في تلك السنة، بالمقابل في سنوات أخرى مثل السنة 2009، 2017، كانت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية 6.04% و 8.13%. على التوالي، هذا يعني أن الإيرادات الضريبية تشكل حصة أكبر من إجمالي الإيرادات العامة في تلك السنوات عند مقارنتها مع نسب الإيرادات الضريبية للسنوات السابقة خلال مدة الدراسة، وعلى الرغم من زيادتها في بعض السنوات إلا أنها تبقى محدودة جداً في مساهمتها في تمويل الإيرادات العامة للحد من حالة حدوث العجز في الميزانية العامة لاسيما في حال انخفاض أسعار النفط العالمية .

ومن الجدير بالذكر نلاحظ ان مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الناتج كانت ضعيفة جداً حيث تراوحت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج خلال المدة (2017-2004) ما بين 0.16% إلى 3.07% اما في المدة (2018-2022) فشهدت مساهمة الإيرادات الضريبية إلى الناتج ما بين النمو والتراجع وايضاً بنسب ضئيلة جداً حيث تباينت النسب ما بين 1.81% و 2.70% خلال المدة المذكورة .

وبشكل عام، نظراً لتقلب أسعار النفط والأزمة المالية، والاضطرابات الأمنية والسياسية في العراق، وضعف النظام الضريبية في تمويل الإيرادات العامة، وتأثر الاقتصاد العراقي بالوضع الاقتصادي العالمي ونتيجة لذلك، شهدت الميزانية العامة في فترات متفرقة من انقطاعات مالية في تمويل الميزانية العامة فقد تلجأ الدولة إلى مصادر تمويلية (الاقتراض من المصارف الحكومية المحلية) تستحوذ من خلالها على الحصة المالية للقطاع الخاص . مما يؤدي إلى تشويش وتزاحم مالي غير مباشر على القطاع الخاص نتيجة ضعف النظام الضريبي في تلبية الاحتياجات المالية المتزايدة.

الجدول (2) الإيرادات الضريبية ومساهمتها في ردف الإيرادات العامة في العراق

خلال المدة (2004 – 2022) مليون دولار %

الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية إلى الناتج %	الإيرادات الضريبية	الإيرادات العامة	السنوات
٤	٣	٢	١	
٠.٤٨	٠.١٦	١٠٩.٨٧	٢٢٧٠٣.٩٦	٢٠٠٤
١.٢٢	٠.٤٨	٣٣٧.١٦	٢٧٥٧١.٧٤	٢٠٠٥
١.٢١	٠.٥٤	٤٠٤.٨٣	٣٣٤٣٩.٣٦	٢٠٠٦
٢.٦٩	١.٢٥	١,١١٣.٩٤	٤١٤٧١.٤٧	٢٠٠٧
١.٢٣	٠.٨٣	٨٤٢.٦٠	٦٨٥٩١.٦١	٢٠٠٨
٦.٠٤	٢.٦٧	٢,٨٥٠.٢٦	٤٧١٨٧.٤٨	٢٠٠٩
٢.١٨	١.١٣	١,٢٨٤.٥٢	٥٨٨٢٥.٠٠	٢٠١٠
١.٧٨	١.٢٥	١,٥٢٤.٤٤	٨٥٤٦٩.٠٤	٢٠١١
٢.٢٠	١.٦٢	٢,٢٥٨.٤٥	١٠٢٧٥٩.٢٠	٢٠١٢
٢.٥٣	١.٦٤	٢,٤٦٧.٢٩	٩٧٦٣٣.٠٠	٢٠١٣
١.٧٩	١.٠٥	١,٦١٦.٧٥	٩٠٣٦٣.٨٩	٢٠١٤
٣.٠٣	١.١٠	١,٦٩٧.٥٧	٥٥٩٩٨.٥٣	٢٠١٥
٧.١٠	١.٨٥	٣,٢٤٥.٢٩	٤٥٧٢٢.٠٨	٢٠١٦
٨.١٣	٣.٠٧	٥,٢٩٢.٦٧	٦٥٠٦٠.٦٥	٢٠١٧
٥.٣٤	٢.٧٠	٤,٧٧٨.٣٣	٨٩٥٥٤.٤٨	٢٠١٨
٣.٧٣	١.٨١	٣,٣٧٣.٥٦	٩٠٣٩٢.٤٣	٢٠١٩
٤.٥٠	٢.٤١	٣,٩٦٤.٨٧	٨٨٠٦١.٥٣	٢٠٢٠
٤.٤٥	٢.٢٩	٣,١٢٨.٤٤	٧٠٣٢٠.٩٨	٢٠٢١
٣.٦٤	١.٨٤	٢,٦٧٩.٠٤	٧٣٥٠٣.٦٢	٢٠٢٢

-المصدر، العمود (1-2)، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير سنوية

لسنوات متفرقة للمدة (2004-2022) . العمود (3-4) من إعداد الباحثين

- الاستنتاجات

1. بعد عام 2003 انتهج العراق سياسة مالية غير متوازنة ومستدامة، إذ تم توسيع الإنفاق الحكومي بشكل كبير دون وضوح المطالب والأهداف.
2. زيادة معدلات التضخم المرتبطة بزيادة الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى تباطؤ النمو في القطاع الخاص
3. زيادة النفقات الحكومية بدون توازن مع الإيرادات الضريبية قد تؤدي إلى عجز في الموازنة العامة، مما يضعف قدرة الحكومة على تمويل التوسع الحكومي ويزيد من احتياجاتها لمصادر تمويل أخرى (الاقتراض المحلي) تؤثر بشكل سلبي في القطاع الخاص من خلال زيادة تكلفة الاقتراض وتضييق نطاق السيولة المتاحة للاقتراض.
4. عندما تفرض الضرائب الحكومية بشكل غير عادل قد تزيد من العبء على الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبيرة، مما يؤثر ذلك في المنافسة والتنافسية في القطاع الخاص.
5. تزايد النفقات الحكومية يمكن أن يؤدي إلى مزاحمة النفقات الاستثمارية الخاصة، مما يقلل من دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

-التوصيات

1. الحكومة يجب أن تتبنى سياسات مالية متوازنة ومستدامة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين المناخ الاستثماري.
2. ينبغي أن تعد الحكومة احتياجات القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية عند وضع سياساتها المالية.
3. يجب تنويع مصادر الإيرادات الحكومية للعراق والاعتماد على مصادر أخرى بجانب النفط، مثل تحسين النظام الضريبي وتعزيز قدرة جمع الضرائب.
4. ينبغي أن تستهدف الحكومة تعزيز القطاع الخاص وتوفير بيئة استثمارية ملائمة من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل القيود التنظيمية.
5. يجب إجراء تقييم دوري للسياسة المالية ومراقبة الإنفاق الحكومي لضمان التوازن والاستدامة المالية

References:

Books :

- 1.Al-Hajj, Tariq, Public Finance, Dar Al-Safaa for Publishing and Distribution ,Amman, 2009
- 2.Al-Afandi, Muhammad Ahmed (2012), Macroeconomic Theory, Policy and Practice ,first edition, Al-Amin Publishing and Distribution, 2012.،
- 3.Hashish, Adel Ahmed, Fundamentals of Public Finance, An Introduction to Studying the Fundamentals of the Financial Art of the Public Economy, Dar Al-Nahda Al-Arabi, Beirut, 1992.،

Messages and theses:

- 1.Khoshnaw, Sabah Saber Muhammad, Analyzing and measuring the impact of the general budget deficit and money supply on the general level of prices in Iraq for the period (1988-2017)،(College of Administration and Economics, Saladin University – Erbil, Master’s thesis.2019 ،،
- 2.Ghazi, Muhaimen Emad, The impact of customs taxes on the state’s public revenues (a comparative study with oil revenues after 2003), Master’s thesis.2022 ،
- 3.Darwasi, Masoud ،fiscal policy and its role in achieving economic balance, the case of Algeria: 1990-2004, a memorandum

submitted as part of the requirements for obtaining a doctorate in economic sciences ،Faculty of Economic and Management Sciences, University of Algiers, Algeria ،class of 2005–2006،

4.Al-Shammari, Hassan Shaker, The effectiveness of fiscal and monetary policy and future trends in the Iraqi economy, Master’s thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, Arab Democratic Center ،Cairo, University of Kufa, 2006،

Magazines and reports:

1.Atallah bin Masoud and Bouthalja Abdel Nasser, The Impact of Competing Government Spending for Private Investment in Algeria, Journal of Economic and Financial Studies, University of the Valley – Issue Seven – Volume Two

2.Hassan, Hazem Saghan and Abdul Hamid, Munadil Mustafa, an analytical study of the reality of the tax system and its efficiency indicators in Iraq for the period (2004–2020), Dijlah University College Journal, Volume (6), Issue (1.2023 ،(

3.Early Warning Report, Central Bank of Iraq, Chapter One, Issue 21, 2020

4.Haider Nimah Bakhit, Jihad Matar Team, Financial Policy in Iraq and its Role in Influencing the Money Supply During the Period

(1970–2009), University of Kufa ,College of Administration and Economics, Volume 8, Issue 25, Al–Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences1.

5.Arbat, Ali Abdul Hussein, Analysis of the Importance of the General Budget in the Iraqi Economy for the Period (2004–2020), Gulf Economic Journal, Issue (56), 2023.

6.Hussein, Bayda Razzaq, Al–Haid, Sajjad Sadiq, The impact of fiscal policy on macroeconomic variables in Iraq, an econometric study for the period (2003–2020), Gulf Economic Journal, No. 52, University of Basra / Center for Basra and Arab Gulf Studies (Iraq), 2022.

7.Nashour, Hiyam Khazal, The relationship between government expenditures and the budget deficit in Iraq for the period–2015) ، (2020Gulf Economic Journal, No. 56, University of Basra / Center for Basra and Arab Gulf Studies (Iraq), 2023.